



الجلسة ٥٩٠٩

الجمعة، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد تشوركين

إندونيسيا السيد ناتاليغاوا

إيطاليا السيد سباتافورا

بلجيكا السيد غرولز

بنما السيد سويسكم

بوركينافاسو السيد كافاندو

الجمهورية العربية الليبية السيد الطلحي

جنوب أفريقيا السيد سانغكو

الصين السيد ليو زيمين

فرنسا السيد دو ريفيير

فيتنام السيد لونغ مينه

كرواتيا السيد يوريكا

كوستاريكا السيد ويسليدر

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كوارى

جدول الأعمال

عدم الانتشار

إحاطة إعلامية يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

إحاطة إعلامية يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن

المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السفير جان غرولز، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). أعطي الكلمة الآن للسيد غرولز.

السيد غرولز (تكلم بالانكليزية): هذا هو التقرير

السادس عن فترة التسعين يوماً الذي يقدم إلى مجلس الأمن وفقاً للفقرة ١٨ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ويغطي التقرير الفترة من ١٨ آذار/مارس إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، التي عقدت اللجنة خلالها ثلاث دورات من المشاورات غير الرسمية. كما أنجزت اللجنة عملها خارج قاعة الاجتماعات، مستخدمة إجراء الموافقة الصامتة.

وكما يذكر الأعضاء، فإن مجلس الأمن بقراره ١٨٠٣ (٢٠٠٨) المؤرخ ٣ آذار/مارس، قد اتخذ تدابير إضافية تتعلق بجمهورية إيران الإسلامية. وعقب ذلك، ناقش أعضاء اللجنة في مشاورات غير رسمية جرت يومي ١٨ آذار/مارس و ١٥ نيسان/أبريل نصاً منقحاً للمبادئ التوجيهية التي تتبعها اللجنة في إجراء عملها، بغية إدماج

الأحكام ذات الصلة من القرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨). وفي ٢٤ نيسان/أبريل، أقرت اللجنة المبادئ التوجيهية المنقحة.

وخلال نفس تلك المشاورات، وبالنظر إلى أن أسماء الأشخاص والكيانات الخاضعين لحظر السفر، وشرط الإخطار بالسفر و/أو تجريد الأصول، متاحة للدول الأعضاء في المرفقات الخاصة بثلاثة قرارات منفصلة، وليس في موضع واحد، فقد ناقش أعضاء اللجنة إدماج تلك المرافق في قائمة واحدة. وأقرت اللجنة القائمة المدججة في ٢٤ نيسان/أبريل. وأرسل كل من المبادئ التوجيهية المنقحة والقائمة الموحدة للأشخاص والكيانات إلى جميع الدول الأعضاء؛ وهما متوفرتان أيضاً على موقع اللجنة بالشبكة.

وفي الفقرة ١٣ من القرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨)، أهاب المجلس بجميع الدول أن تقدم تقريراً إلى اللجنة في غضون ٦٠ يوماً من اتخاذ القرار، أي بحلول ٢ أيار/مايو، بشأن الخطوات التي اتخذتها بغرض تنفيذ الفقرات ٣ و ٥ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ من القرار تنفيذاً فعالاً. وبتاريخ ٢٧ آذار/مارس، قام سلفي، بوصفه رئيساً للجنة، بإرسال مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء يسترعى فيها انتباهها إلى الفقرة ١٣ من القرار. وكانت المذكرة الشفوية أيضاً بمثابة تذكرة للدول التي لم تقدم بعد تقاريرها إلى اللجنة بموجب الفقرة ١٩ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و/أو الفقرة ٨ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) بأن تفعل ذلك. وأعطيت تلك الدول الخيار في تقديم تقرير موحد في إطار قرارين أو القرارات الثلاثة معاً، إن رغبت في ذلك.

وحتى الآن، فإن الأرقام المتعلقة بتقديم التقارير هي: ٨٩ تقريراً قدمت في إطار القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، و ٧٦ تقريراً قدمت في إطار القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، و ٥١ تقريراً قدمت في إطار القرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨).

الدول المعنية باللجنة بنيتها دفع أو استلام مبالغ مالية أو الإذن بوقف تجميد الأموال في ما يتعلق بالعقود التي أبرمت في وقت سابق لإدراج الأفراد والكيانات في المرفقات الملحقة بالقرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨). وتلقت اللجنة إخطارا واحدا من هذا القبيل.

والفقرة ١٨ (ب) من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) تكلف اللجنة بأن تلتزم من أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية معلومات بشأن الإجراءات التي اتخذتها الوكالة من أجل التنفيذ الفعال للتدابير المفروضة بموجب الفقرة ١٦ من نفس القرار، مما يحدد نطاق التعاون التقني الذي تقدمه الوكالة لإيران، وأي معلومات إضافية قد تراها في ذلك الصدد. وفي ٢٧ آذار/مارس، ونظرا لمضي أكثر من سبعة أشهر منذ تلقي الاستكمال الأول، في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧، لتقرير الوكالة المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧، دعت اللجنة الوكالة إلى تقديم استكمال آخر لذلك لتقرير. وبموجب رسالة مؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أبلغت الوكالة اللجنة بأنه لم تضيف أي مشاريع إلى برنامجها للتعاون التقني مع إيران منذ صدور تقريرها، وقدمت استكمالاً بشأن أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية منذ ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧. واعتبر أن ثلاثة طلبات للتعاون التقني مشمولة وتم معالجتها؛ وهناك طلبان آخريان لم يعالجا. واعتبر أربعة وأربعون طلبا من طلبات المشاركة في أنشطة المساعدة التقنية متسقة مع القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، بينما اعتبرت ثمانية طلبات أخرى غير متسقة.

وأخيرا، ما زال أمام اللجنة ثلاثة استفسارات خطية من الدول الأعضاء للبت فيها تتعلق بمختلف أحكام القرارين ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨).

وما لم تطلب أي دولة أن يبقى تقريرها سريا، فإن التقرير سينشر ويعرض على موقع اللجنة بشبكة الإنترنت. وأود أن أضيف هنا، أنه ردا على الاقتراح الذي قدمه سفير بوركيناسو خلال الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمت لمجلس الأمن، فضلا عن الطلبات الواردة من دول أعضاء أخرى، وافق أعضاء اللجنة على نشر ورقة توجيهات غير رسمية في موقع اللجنة على شبكة الإنترنت بغية مساعدة الدول الأعضاء على إعداد تقاريرها الوطنية. واستعرض أعضاء اللجنة الورقة غير الرسمية، ولكن اللجنة لم تعتمدها. واستخدام هذه الورقة غير الرسمية أمر اختياري تماما.

وكما يذكر الأعضاء، فإن الفقرة ١٤ من القرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨) وسعت نطاق ولاية اللجنة على النحو المحدد في القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) لتسري أيضا على التدابير المفروضة بموجب القرارين ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨). وفي مشاورات غير رسمية أجريت في ٢٨ نيسان/أبريل، استرعى انتباه اللجنة، كما ورد في وسائط الإعلام، إلى أن إحدى الحكومات أصدرت بيانا عاما يفيد بحدوث مخالفة للقرارين ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) على أرضها، في ما يتعلق بالحظر المفروض على تصدير الأسلحة والمواد ذات الصلة من إيران. وفي وقت لاحق، وافقت اللجنة على توجيه رسائل إلى الدول المعنية طلبا لتوضيحات ومعلومات إضافية.

وانتقل الآن إلى الإجراء الذي اتخذته اللجنة في إطار القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

إن الفقرة ١٣ (ب) من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) تمنح إعفاء من تجميد الأصول للنفقات الاستثنائية، على النحو الذي تحدده الدول ذات الصلة، رهنا بقرار من اللجنة. وقد وافقت اللجنة على طلبين للإعفاء في إطار تلك الفقرة. وتنص الفقرة ١٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) على أن تخطر

على أنه تم استرعاء انتباه اللجنة إلى حالات الانتهاكات. ويعود إلى الجميع الأمر في اتخاذ التدابير اللازمة لضمان عدم حدوث تلك الحالات مرة أخرى.

وأخيراً، يحدونا الأمل في أن تواصل اللجنة، في المستقبل، الاضطلاع بدورها الكامل بوصفها راعياً للقرارات وأن تساعد الدول على كفالة الاحترام الكامل لهذه القرارات.

السيد كوارى (المملكة المتحدة) (تكلم

بالانكليزية): نحن بدورنا نشكر السفير غرولز على تقريره ونرحب به في مسؤولياته الجديدة بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ووفد المملكة المتحدة سيقدم له الدعم الكامل.

كما أود أن اغتنم هذه الفرصة لأشيد بالعمل الهام الذي تم الاضطلاع به في اللجنة منذ أن اجتمع المجلس في المرة الأخيرة، بما في ذلك: أولاً، استكمال المبادئ التوجيهية للجنة لتأخذ في الاعتبار مسؤوليات اللجنة بموجب القرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨)؛ ثانياً، إعداد الوثيقة الوحيدة التي تجمع في مكان واحد الأفراد والكيانات المدرجين في إطار القرارات الثلاثة؛ ثالثاً، واستجابة للأفكار التي طرحها في هذه القاعة السفير كافاندو في آخر مرة اجتمعنا فيها، إعداد الورقة التوجيهية غير الرسمية بشأن تقديم التقارير إلى اللجنة.

ونرى أن القرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨) يشكل استمراراً للنهج التدريجي والمتناسب الذي يتخذه المجلس إزاء المسألة النووية الإيرانية، مع الزيادة التدريجية للضغط على إيران بغية معالجة الشواغل المشتركة على نطاق واسع حيال برنامجها النووي. ويؤكد ذلك القرار مرة أخرى على رغبتنا في التوصل إلى حل عن طريق التفاوض.

إن المطلوب من إيران أن تتخذ ثلاث خطوات. والخطوة الأولى هي أن تعلق إيران جميع أنشطتها المتصلة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السفير غرولز على إحاطته الإعلامية. أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود

أولاً أن أهنئ السفير غرولز على توليه رئاسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وهي مهمة هامة، اضطلع بها السفير فريكي بطريقة ممتازة. ولدينا كل الثقة بأن السيد غرولز سيحذو حذوه. ونؤكد له على تعاوننا الكامل معه.

مضت أكثر من ثلاثة أشهر منذ اتخاذ القرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨). ونشعر بالقلق الشديد حيال ما ورد في التقرير الأخير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية من إيران ما زالت لم تف بأي من التزاماتها. وعلى وجه الخصوص، يبين ذلك التقرير أن إيران لم ترد بالشكل المناسب على الأسئلة التي وجهت إليها بشأن أحد أخطر جوانب برنامجها: ألا وهو العمل بشأن إضفاء الطابع العسكري على البرنامج. ومنذ ٣ حزيران/يونيه، فإن إيران في حالة انتهاك للقرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨).

ومع ذلك، بذلت مجموعة ٣+٣ كل الجهود الممكنة لتجديد الحوار مع إيران. ومضت الآن خمسة أعوام منذ تقديم مجموعة من العروض السخية بشكل متزايد إلى إيران، بدون أدنى مؤشر على الاهتمام من جانبها. وبالرغم من ذلك، سيقوم خافيير سولانا وخمسة مدراء سياسيين من مجموعة ٣+٣، غداً، وبدعم من الولايات المتحدة، بزيارة إلى طهران مرة أخرى لتقديم اقتراح لإيران بشأن إجراء مفاوضات. والكرة الآن في ملعب إيران. ويحدونا أمل كبير في أن تتحلى إيران بالحكمة لتصافح اليد الممدودة إليها بسرعة.

وخلاف مسألة إيران، يتحمل كل منا مسؤولية فردية عن تنفيذ القرارات. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد

التزامنا بإتباع نهج ذي مسارين. ونؤكد مجددا الاقتراحات التي قدمناها لإيران في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ونحن على استعداد لزيادة تطويرها. وستتيح اقتراحاتنا فرصا هامة لتحقيق منافع سياسية وأمنية واقتصادية لإيران والمنطقة“ (انظر S/PV.5848).

إننا نظل ملتزمين بهذا النهج. وفي عطلة نهاية هذا الأسبوع، وكما أشار زميلنا الفرنسي، فإن السيد خافيير سولانا، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المسؤول عن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، سيكون في طهران حاملا مقترحات ملموسة في هذا الشأن. ويحدونا أمل كبير في أن تلي حكومة إيران متطلبات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهذا المجلس وأن تقبل العرض الذي يحمله السيد سولانا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للولايات المتحدة.

قبل ثلاثة أشهر، اتخذ هذا المجلس القرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨) لفرض جزاءات إضافية على إيران. إن هذه الجزاءات، وكذلك الجزاءات التي اعتمدها المجلس في القرارين ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، هي تهدف إلى تثبيط ووقف سعي إيران إلى اقتناء تكنولوجيات توفر لها القدرة على إنتاج الأسلحة النووية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أود أن أ طرح خمس نقاط.

أولا، نحن نرحب بتقرير رئيس اللجنة ويسرنا أن ننوه بالأنشطة الهامة التي تقوم بها اللجنة. ونرحب بقيام العديد من الدول بتقديم التقارير المطلوبة من القرارات المذكورة آنفا ونشجع جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد على تقديم تقاريرها إلى اللجنة في أقرب وقت ممكن.

ونكرر أيضا دعوة المجلس إلى جميع الدول أن تنوحي الحذر إزاء أنشطة المؤسسات المالية في أراضيها مع جميع

بتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته. وما زالت إيران تستهزئ بالمطلب الملزم قانونا لمجلس الأمن بتعليق تلك الأنشطة. والخطوة الثانية هي أن تنفذ إيران البروتوكول الإضافي والتدابير الإضافية التي طلبتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنفيذا كاملا. وبدون ذلك، سيظل الوكالة غير قادرة على تقديم ضمانات بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران؛ كما لا يمكن للوكالة أن تحدد ما إذا كان برنامج إيران سلمي الطابع كليا. والخطوة الثالثة هي أن تحسم إيران المسائل المعلقة التي تستدعي قلق الوكالة بالوفاء الكامل بالتزاماتها بشأن جميع المسائل التي ما زالت معلقة في إطار خطة العمل التي تم الاتفاق بشأنها بين إيران والوكالة.

وأحدث تقرير قدمه السيد البرادعي أظهر أن إيران لم تسجل أي تقدم بشأن تلك المسائل الثلاث. كما أن التقرير يورد المعلومات التي لدى الوكالة بشأن وجود أنشطة ذات بعد عسكري محتمل، بما في ذلك الأنشطة المرتبطة بتصميم رأس حربي نووي. وأشار التقرير إلى أن هذه الأنشطة كانت مثار قلق شديد وأنه من الأهمية القصوى أن توضحها إيران من أجل تقييم طبيعة برنامجها.

ومن الجدير بالذكر أن إيران قد تلقت عرضا سخيا وبعيد المدى في مقابل اتخاذها لهذه الخطوات. وفي ٣ آذار/مارس من هذا العام، كررت حكومات المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والصين والاتحاد الروسي والولايات المتحدة عرضها للحوار والانخراط مع إيران. وفي ذلك البيان، قالت الحكومات الست،

”وندعو إيران إلى الوفاء بمطالب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك تعليق أنشطتها المتصلة بالتخصيب وإعادة المعالجة.

”ونظل ملتزمين بالتوصل، على نحو مبكر، إلى حل متفاوض عليه للمسألة النووية الإيرانية، ونعيد تأكيد

الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنفيذ البروتوكولات الإضافية. ولا يمكن لإيران أن تبدأ بترسيخ الثقة بأن طبيعة برنامجها النووي سلمية بشكل حصري إلا من خلال كل هذه الخطوات. ويجب على إيران أن تقدم إلى الوكالة كشفا كاملا عن أية أعمال لها تتعلق بالأسلحة وأن تسمح للوكالة بالتحقق من توقف أية أعمال من هذا القبيل.

خامسا، نحن نؤكد إستراتيجية المسار المزدوج بشأن هذه المسألة، والتي عززتها الحزمة المستكملة من الأعضاء الدائمين ١٠٥ التي سيتم تسليمها إلى إيران في القريب العاجل ونؤكد من جديد إيماننا بأنه لا يزال أمام إيران حل مرض للطرفين عن طريق التفاوض. وفي الوقت نفسه، يجب على جميع الدول الأعضاء أن تنفذ بصرامة التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨)، فضلا عن القرارات الأخرى ذات الصلة. وينبغي للمجلس أن يكون على أهبة الاستعداد، وفقا للنية المعلنة في القرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨)، لاستكمال تلك الجزاءات مع تدابير إضافية.

استأنف عملي بصفتي رئيسا للمجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

المصارف المقيمة في إيران، ولا سيما مصرف ميللي ومصرف صادرات وفروعهما والشركات التابعة لهما في الخارج.

ثانيا، نحن نلاحظ بقلق بالغ تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٨ بشأن استمرار إيران في عدم الامتثال للقرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨). والأمر الأكثر إزعاجا هو أن إيران لا تزال تتحدى مجلس الأمن وأنها لم تعلق أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم والماء الثقيل. وبدلا من ذلك، وسّعت إيران تركيبها وتشغيلها لأجهزة جديدة للطرد المركزي وهي تقوم بإجراء تجارب على تصاميم لأجهزة طرد مركزي متقدمة مستخدمة في ذلك مواد نووية. ولقد واصلت إيران أيضا بناء مفاعل جديد من طراز (IR-40).

ثالثا، تظل هناك أسئلة قديمة بشأن أنشطة إيران النووية بلا أحوية، بما في ذلك الأسئلة التي تشير إلى جهود تبذلها إيران لتطوير رأس حربي نووي. ولقد قال المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية البرادعي بوضوح إنه يتعين على إيران أن تقدم "تفسيرات موضوعية" لهذه الأنشطة وإنه من الضروري أن تقدم إيران كل المعلومات والإيضاحات المطلوبة وأن توفر إمكانية الوصول المنصوص عليها في التقرير دون مزيد من التأخير.

رابعا، نحن نتوقع من إيران الامتثال لالتزاماتها الدولية بشأن أنشطتها النووية، بما في ذلك التعليق الكامل والقابل للتحقق لأنشطتها النووية الحساسة لمجال الانتشار والتعاون